سلسلة الاقتصاد البديل

السيادة والتنمية

جلبير الأشقر

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

السيادة والتنمية

جلبير الأشقر

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: محمد العجاتي
ترجمة: سونيا فريد
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

لمتابعة أوراق هذه السلسلة ومادة أخرى مرتبطة بالعدالة الاجتماعية يمكنكم الاشتراك على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي»
www.socialjusticeportal.org

رقم الإيداع: ٢٣٠٤٥/٢٠١٧ | الترقيم الدولي :٣-٣٣-٦٥٠٧-٩٧٧-٩٧٨

نشر وتوزيع

© دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
١١٨ شارع محيي الدين أبوالعز، المهندسين، الجيزة، مصر
موبايل: ٠١١٢٩٥٥٥٨٣ (٢+)
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

«سلسلة الاقتصاد البديل»

السيادة والتنمية

جلبير الأشقر

عن الكاتب: أكاديمي لبناني، وأستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن. له كتب عديدة منها «صدام الهمجيات: الإرهاب والإرهاب المضاد والفوضى العالمية»، و«الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي»، و«السرطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط» بالاشتراك مع نعوم تشومسكي، و«العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية–الإسرائيلية». صدر له «الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية» ٢٠١٣، و«انتكاسة الانتفاضة العربيّة. أعراض مرضيّة»، ٢٠١٦.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورج من خلال الدعم المقدم لمؤسسة روزا من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومحتوى هذه المطبوعة مسئولية كاتبها ولا يعبر بالضرورة عن موقف منتدى البدائل العربي للدراسات أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

من مفارقات التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الدور الرئيسي في فرض «حرية التجارة» على العالم أجمع، والتي هي البلد الأكثر تقدما في مجال التكنولوجيا بوجه عام بحيث تتفوّق بالإنتاجية على سائر بلدان العالم في حقول إنتاج عدة، هذه الولايات المتحدة بعينها بات يرأسها رجلٌ يتبنّى خطابا اقتصاديا قوميا متشنّجا يشبه مذهب المركنتيلية (الإتجارية) الاقتصادي الذي ساد في العصر الرأسمالي الأول السابق لاستشراء التصنيع. هذا الرجل، دونالد ترامب، يتّهم دولا أفقر من بلده بكثير كالمكسيك والصين بأنها تستغلّ الأمريكيين، مستفيدة من حرية التجارة التي فرضها عليها الأمريكيون أنفسهم.

ومثلما يوجد فرقٌ شاسع بين الأيديولوجيا القومية عندما تصدر عن دولة إمبريالية فتكون رجعية اضطهادية، والأيديولوجيا القومية عندما تصدر عن دولة تابعة ومضطهَدة فتكون تحرّرية (إلا إذا كانت موجّهة ضد أقلية مضطهَدة داخل الدولة التابعة)، ثمة فرقٌ شاسع بين الحماية الاقتصادية (أو الحمائية، أي سياسة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية بواسطة الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز أمام المنتجات الأجنبية) عندما يمارسها طرفٌ ينتمي إلى دولة مسيطرة في الاقتصاد العالمي، قادرة على فرض مشيئتها على الدول الأفقر والأضعف، وبين الحماية الاقتصادية عندما يمارسها طرفٌ ينتمي إلى دولة «نامية» تبغي التحرّر من التبعية. والحال أن معظم البلدان المسماة بالنامية عاجزة عن تحقيق تنمية متناسقة ومستديمة بسبب طغيان الدول المتفوّقة في التجارة العالمية من خلال كلفة الإنتاج لديها، سواء أكانت دولا إمبريالية متفوّقة تكنولوجيا وصناعيا أم دولا يقوم تفوّقها على توفيرها ليد عاملة رخيصة وتحت الطاعة في ظلّ نظام قمعي.

وبوجه عام، فإن مذهب الحماية الاقتصادية عندما يصدر عن دولة مسيطرة إمبريالية إنما تكون وظيفته تجاه البلدان النامية والتابعة في المجال الاقتصادي وظيفة اضطهادية، بينما تكون وظيفته تحررية عندما يصدر عن دولة تنتمي إلى الصنف الأخير من البلدان. وهذا يندرج في مبدأ أخلاقي عام يفيد بأن حماية الضعيف من القوي موقفٌ تحرّري تقدّمي بينما «حماية» القوي من الضعيف موقف اضطهادي غارق في الرجعية.

الطريق إلى التنمية

في الحقيقة، فإن كافة الدول الغنيّة التي تسيطر اليوم على الاقتصاد العالمي إنما قامت في مرحلة من تاريخها بحماية إنتاجها الوطني، قبل أن تسعى في عصر النيوليبرالية إلى منع البلدان النامية من

انتهاج الطريق ذاتها التي انتهجتها هي في طور حاسم من نموّها. وهذا ما شبّهه الاقتصادي الكوري-البريطاني المدرّس في جامعة كامبريدج، ها-جون شانج (Ha-Joon Chang)، بمن استخدم سلّما كي يتعدّى جدارا ثم ألقى بالسلّم بعيدا كي لا يستطيع الآخرون استخدامه واللحاق به (Kicking Away the Ladder).

وقد أسهم شانج إسهاما متميّزا في تعميم نقد الأطروحات النيوليبرالية المعاصرة التي تزعم أن حرّية التجارة هي الإطار الأفضل لتحقيق التنمية، إذ أجرى بحثا مستفيضا في استراتيجيات التنمية التي اتّبعتها الدول الصناعية تاريخيا، مبيّنا أن ما من دولة بين الدول الصناعية الرئيسية التزمت مبدئي «حرّية التجارة» (free trade) و«عدم التدخّل» (laissez-faire) عندما كانت في طور الإقلاع، أي في حالة مرادفة لحالة ما يسمّى اليوم بالبلدان الناشئة.

لا بل كانت بريطانيا ذاتها ومن بعدها الولايات المتحدة بين الدول التي لجأت إلى أقصى إجراءات الحماية والتدخّل الحكومي في تسيير الاقتصاد في طور إقلاعها. والمحصّلة أن البلدان الصناعية جميعها تقريبا لم تكتف بحماية انتاجها القومي بل تدخّلت بكثافة لتشجّع هذا الإنتاج وتدعمه، لا سيما في الصناعات الناشئة، وذلك داخل السوق القومية كما في المنافسة على الأسواق العالمية.

وبالطبع، لا تكتمل المحاجّة بدون تناول ردّ الفكر النيوليبرالي على الذين يبيّنون الحقائق الواردة أعلاه، وهو يزعم أن ما كان ناجعا في أطوار مبكّرة من تاريخ الاقتصاد العالمي الحديث، أي تاريخ الرأسمالية بكلام آخر، لم يعد صالحا في عصرنا. ولا مجال اليوم لتقليد استراتيجيات تنمية جرى اتّباعها في القرن التاسع عشر، بل لا خلاص بغير سلوك طريق النيوليبرالية التي تحدّها حرّية التجارة من جانب وعدم التدخّل من الجانب الآخر. وإنها لحجّة عامة لدى الفكر النيوليبرالي في تبرير كافة وصفاته بأن لا خيار سواها، وقد تمّ تلخيصها بشعار «لا يوجد بديل» (there is no alternative) المعروف بـ «تينا» (TINA) وهي الحروف الأربعة الأولى للعبارة الإنجليزية.

ويشير دعاة النيوليبرالية إلى ما يزعمون أنه فشل حقبة الاستناد إلى الحمائية وتدخّل الدولة، التي تلت الحرب العالمية الثانية واستمرّت حتى نهاية السبعينيات على النطاق العالمي. ومن المعلوم أن الدول الصناعية، وفي طليعتها بريطانيا بعهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر وأمريكا بعهد الرئيس رونالد ريجان، اعتنقت بعد تلك الحقبة المذهب النيوليبرالي وانقضّت على المذهبين اللذين كانا سائدين حتى ذلك الحين، ألا وهما المذهب الكينزي (Keynesianism) في البلدان الصناعية، وهو الداعي إلى تدخّل الحكومة في تنظيم الدورة الاقتصادية، ومذهب التنموية (developmentalism) في البلدان النامية، وهو القائم على الجمع بين الحمائية وقيادة الدولة للتنمية الاقتصادية.

فيتّهم دعاة النيوليبرالية السياسات الكينزية والتنموية بأنها أدّت إلى أزمة عالمية

في السبعينيات اتّسمت بالتضخّم النقدي في البلدان الصناعية وبالمديونية الثقيلة في البلدان النامية. وقد دخل حينها الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مرحلة ركود، مما أثبت في نظرهم فشل النموذجين وضرورة إجراء انعطاف حادّ نحو المذهب النيوليبرالي على النطاق العالمي. وبالطبع تعمّد دعاة النيوليبرالية ألا يأخذوا في الحسبان دور النفقات العسكرية الأمريكية، ولا سيما تلك المتعلقة بحرب فيتنام، في تفجير أزمة النظام النقدي الدولي، وكذلك دور الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي شهدته السبعينيات، والذي أطلقته المقاطعة النفطية العربية التي تقرّرت بمناسبة حرب أكتوبر ١٩٧٣، دور ذلك الارتفاع الصاروخي في أسعار النفط في مفاقمة أزمتي التضخّم والمديونية. هذا لأنه كان يناسب دعاة النيوليبرالية أولئك أن يصرّوا على أن الأزمة ناجمة عن النموذجين الذين سعوا وراء القضاء عليهما.

وقد تمكّن الثنائي المؤلف من الولايات المتحدة وبريطانيا من جرّ أوروبا إلى ذلك الانعطاف وإلى استلهام المذهب النيوليبرالي في تحديد سياساته الاقتصادية. كما تمّ فرض المذهب ذاته على البلدان النامية من خلال «إجماع واشنطن» (Washington Consensus)، وهي التسمية التي أُطلقت على الوصفات الاقتصادية المستوحاة من الفكر النيوليبرالي والتي أجمعت عليها المؤسسات الثلاث الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي، ألا وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، وكلّها تتخّذ من العاصمة الأمريكية مقرّا لها.

هل نجحت النيوليبرالية؟

اليوم، بعد بداية المنعطف النيوليبرالي بما يناهز أربعين عاما وبما يتعدّى مدّة سيادة الكينزية والتنموية غداة الحرب العالمية الثانية، نقف أمام ما يكفي ويفي من التجربة التاريخية كي نقيّم نتائج الحقبتين ونقارن بينها. والحال أن معدّل النموّ السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على النطاق العالمي بلغ ٣,٥٪ في الستينيات، في عزّ الحقبة الكينزية-التنموية، و٢,٨٪ إذا أخذنا الستينيات والسبعينيات معا، أي السنوات بين ١٩٦١ و١٩٧٩، بينما هبط المعدّل المذكور إلى ١,٦٪ في عزّ الحقبة النيوليبرالية بين ١٩٩٠ و٢٠٠٧، قبل الأزمة الكبرى التي عصفت بالاقتصاد العالمي بدءا من سنة ٢٠٠٨ (تمّ حساب الأرقام الواردة أعلاه استنادا إلى بيانات البنك الدولي).

وما نجاح كوريا الجنوبية وتايوان في تحقيق تنمية ناجحة والانتقال من فئة البلدان النامية إلى فئة البلدان الصناعية سوى تأكيد لما سبق، خلافا لانطباع خاطئ ينسب ذلك النجاح للنيوليبرالية، إذ أن البلدين انتهجا سياسات تنموية في الجوهر ولو برعاية أمريكية وشكّلا بذلك استثنائين من نوع الاستثناء الذي يثبت القاعدة. أما سبب رعاية واشنطن لهذين الاستثنائين فهو أن البلدين كانا متراسين أماميين للولايات المتحدة في حربها على

الشيوعية في حقبة «الحرب الباردة»، في مواجهة برّ الصين الرئيسي وكوريا الشمالية، شأنهما في ذلك شأن ألمانيا الغربية في مواجهة ألمانيا الشرقية. ولا يمكن فصل «المعجزات الاقتصادية» التي حققتها الدول الثلاث عن دعم واشنطن لتنميتها بسبب دورها الاستراتيجي من الزاوية الجيوسياسية. وفي صدد الصين، لا بدّ من أن نشير أيضا إلى أن جزءا هاما من رقم ١,٦٪ في معدّل النموّ السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي بين ١٩٩٠ و٢٠٠٧ يعود فضله إلى وتيرة التنمية المذهلة التي شهدتها جمهورية الصين الشعبية، حيث تلعب الدولة دورا مركزيا طاغيا في تسيير الاقتصاد بما يخدم المصلحة القومية.

هذا وبالرغم من أن أزمة سنة ٢٠٠٨ الكبرى قد فاقت أزمة السبعينيات عمقا وخطورة بكل وضوح، فإنها لم تؤدّ (أو لم تؤدّ بعد) إلى التخلّي عن المذهب النيوليبرالي الذي تسبّب في نشوبها بصورة أكثر جلاء بكثير من جلاء مسؤولية المذهب الكينزي عن أزمة السبعينيات. بل على العكس، فقد انتهز دعاة النيوليبرالية فرصة الأزمة كي يشنّوا هجمة جديدة واسعة النطاق لاستكمال فرض مذهبهم بحجة أن سبب الأزمة كامنٌ في عدم تطبيق الوصفات النيوليبرالية بصورة تامة، وأن الخروج من تلك الأزمة نحو إعادة تسريع وتائر النموّ الاقتصادي إنما يتطلّب مزيدا من الحزم في تطبيق الوصفات ذاتها.

هكذا فبعد أن قامت الدول الغربية بإخماد حريق الأزمة بخرقها للقاعدة النيوليبرالية خرقا عظيم الحجم من خلال تدخّل الحكومات وضخّها السخيّ للأموال العامة من أجل تعويم المؤسسات المالية الخاصة، إلى حد أن مجلة «نيوزويك» الأمريكية أصدرت في عام ٢٠٠٨ عددا حمل على غلافه عنوان «كلّنا اشتراكيون الآن»، سريعا ما تبيّن أن الذين تكهّنوا أو تمنّوا أن أزمة ٢٠٠٨ سوف تقضي على النيوليبرالية مثلما قضت أزمة السبعينيات على الكينزية، إنما كانوا يحلمون.

وهذا يحيلنا إلى حقيقة أساسية هي أن أشكال تنظيم نمط الإنتاج الرأسمالي لا تتبدّل بفعل جدلية فكرية، وكأن الرأسمالية ظاهرة ثقافية، بل تقوم على موازين قوى بين طبقات المجتمع وداخل الطبقة الرأسمالية ذاتها. فقد انفجرت أزمة ٢٠٠٨ في سياقٍ كان لا يزال مطبوعا بميزان للقوى الطبقية مائل بقوة لصالح الرأسمالية، ولا سيما قممها المالية، وهو نتاج العقود الثلاثة السابقة. وقد تحكّم ميزان القوى ذاك بمصائر الأزمة وأفضى إلى تصعيد في الهجمة النيوليبرالية، بالرغم من تناقض ذلك تناقضا صارخا مع الدروس البديهية «الفكرية» للأزمة.

وقد شهدنا في المنطقة العربية مثالا مدهشا عن هذه الحالة في أن المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لم تستخلص من الانتفاضة الكبرى التي انفجرت في منطقتنا في عام ٢٠١١ وما تلاها من نهاية للاستقرار الإقليمي السياسي الذي ساد طيلة عقود، لم تستخلص تلك المؤسسات

سوى ضرورة المضي بحزم مضاعف في بلداننا في تطبيق وصفاتها المستوحاة من المذهب النيوليبرالي. هذا على الرغم من أن الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية التي نجم «الربيع العربي» عنها كانت بصورة واضحة وضوح الشمس نتاجَ إخفاق التغييرات الاقتصادية التي جرى إدخالها في بلدان المنطقة خلال العقود السابقة بوحي من المذهب النيوليبرالي ذاته. وتقدّم مصر أسطع مثال عن ذلك حيث بدأت الحكومة المصرية منذ خريف ٢٠١٦ بتطبيق فجّ لما يسمّى «علاج الصدمة» (shock therapy) تحت إشراف صندوق النقد الدولي، بالرغم من أن كل من يدرك طبيعة الضمور الاقتصادي المصري وأسبابه البنيوية لا بدّ من أن يعلم علما يقينا أن نتيجة «علاج الصدمة» هذا سوف تكون صدمة بلا علاج.

التنمية الرثّة بشكليها

وبعد، لا بدّ من أن نُبقي في بالنا أن التنمية ليست غاية في ذاتها بل سبيلٌ إلى غاية أسمى هي تحسين شروط معيشة المجتمع البشري، أي المجتمع بأسره وليس فئات منه دون سواها. فلا بدّ من التمييز بين تنمية تحقق الغاية المذكورة وأخرى لا تحققها بل تؤدّي إلى تعميق فجوتين، إحداهما بين قطاعات الاقتصاد والثانية بين طبقات وفئات المجتمع. وغالبا ما يُغفَل أن الفكرة الرئيسية التي جاءت بها «نظرية التبعية» (dependency theory) في الستينيات لم تكن أن التبعية السياسية-الاقتصادية تعيق التنمية فحسب، بل أنها، وهذا الأهمّ، تؤدي إلى تنمية مشوّهة وتابعة بنيويا. بكلام آخر، فإن «قصور التنمية» (underdevelopment) -الذي كنّا نسمّيه باللغة العربية «التخلف» (backwardness) بالرغم من أن «قصور التنمية» تعبيرٌ جاء بالأصل ليحلّ محلّ ذاك التعبير الذي له وقع الإهانة- إنما هو حالة تتطوّر في إطار نظام عالمي قائم على تبعية بلدان الأطراف لبلدان المركز.

هذا ما وصفه الاقتصادي الألماني-الأمريكي أندري غوندر فرانك بأنه «نموّ قصور التنمية» «The Development of Underdevelopment»، وهو عنوان مقال شهير له صدر عام ١٩٦٦. وسوف يبتكر لاحقا الكاتب ذاته تعبيرا اشتهر في وصف ذلك النوع من التنمية، إذ أطلق عليه تسمية «التنمية الرثّة» (Lumpendevelopment) التي تشرف عليها «برجوازية رثّة» (Lumpenbourgeoisie)، وهي تسمية مستوحاة من مفهوم «البروليتاريا الرثّة» (Lumpenproletariat) لدى كارل ماركس.

طبعا، لا يفوت أحدا أن برجوازية البلدان التابعة، خلافا للشرائح الدنيا من البروليتاريا التي كان يمكن وصفها مجازا بأنها رثّة الثوب، تلك البرجوازية ثريّة، بل تحوز أحيانا على ثراء فاحش، وهي أبعد ما تكون عن ارتداء الثياب الرثّة (بغضّ النظر عن الموضة الراهنة في بلدان الغرب في ارتداء ثياب ممزّقة!). غير أن ما قصدت الاستعارة المجازية أن تشير إليه هو أن تلك البرجوازية رديفٌ منحطّ لبرجوازية أقطار المركز الصناعية وأنها تشرف على تنمية مشوّهة، كما أسلفنا الذكر.

هذه المفاهيم تنطبق عادة على التنمية التي تتم في إطار من التبعية الاقتصادية لأقطاب إمبريالية في سياق علاقات رأسمالية. والنتيجة العادية لهذا النمط من التنمية هي من جهة نموّ، بل أحيانا تضخّم القطاعات التي يلبّي نموّها مصلحة الأقطاب الإمبريالية وحاجات السوق الدولية، وفي المقابل قصور، بل أحيانا ضمور قطاعات أخرى تلبّي حاجات السوق المحلّية، وبالأخص حاجات شرائح المجتمع الفقيرة.

بيد أن المنطقة العربية عرفت في تاريخها المعاصر، في العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، نمطا آخر من التنمية التابعة تميّز بأنه نتج عن تمرّد قومي ورغبة في التحرّر من الهيمنة الإمبريالية الغربية أدّيا إلى البحث عن تنمية تحقق الاستقلال القومي المنشود. إلّا أن الطريق التي تم اختيارها من أجل ذلك لم تكن طريق الاستقلال عن قطبي الهيمنة العالمية، الأمريكي والسوفييتي، على طراز ما اختارته الصين الشعبية، بل طريق الاعتماد على الاتحاد السوفييتي الذي نظر إليه الذين اختاروا الطريق المذكور كنموذج ناجح يُقتدى به.

طبعا، يسهل لنا رؤية قصور تلك النظرة وتعاميها عن حدود وتناقضات النمط البيروقراطي التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول التابعة له في نهاية الثمانينيات. لكنّ الإنصاف يقتضي منّا أن نقرّ بأن الاتحاد السوفييتي كان يبدو في الخمسينيات والستينيات كدولة حققت هي الأخرى «معجزة اقتصادية» بنهوضها من دمار الحرب العالمية الثانية وصعودها السريع إلى مرتبة القوة العظمى التي تقف في وجه الإمبريالية الأمريكية. كما لا بدّ من أن نتذكّر أن خطاب موسكو كان في ذلك الحين خطابا محرّضا بشدّة على التحرّر القومي من الاستعمار والإمبريالية، بما يتناغم تماما مع تطلّعات حركات التحرّر القومي في بلدان «العالم الثالث». وهذا ما يفسّر كون غالبية دول «عدم الانحياز» (التي كانت مصر الناصرية من أبرزها) قد انحازت في الواقع إلى الاتحاد السوفييتي ضد المعسكر الغربي.

بيد أن التمثّل بالنموذج السوفييتي من قِبَل حكّام الدول العربية التي ساد فيها التيّار القومي لم يكن بسبب إعجابهم بإنجازات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل أيضا وإلى حدّ بعيد بسبب تمثّلهم بالنموذج السوفييتي للحكم. وهو نموذج دكتاتوري بيروقراطي ومخابراتي كان – بالرغم من قيامه على أساس «الشيوعية»، أي على أساس تميّز بإزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الاجتماعية – نموذجا تناسب تماما مع الطموحات السلطوية لأنظمة نتجت عن انقلابات عسكرية واتجهت نحو فرض أحكام عسكرية مخابراتية ممزوجة بدكتاتورية الحزب الواحد على الطراز السوفييتي (وتجدر الإشارة إلى أنها سمات اشترك بها النموذج السوفييتي مع النموذج الفاشيستي الذي أرساها في سياق رأسمالي، لكنّه اندحر خلال الحرب العالمية الثانية).

وقد نجم عن اقتداء الأنظمة العربية القومية بالنموذج السوفييتي واتّكالها على موسكو في إرشاد تنميتها الاقتصادية ومساعدتها عليها، أنها أفرزت تنمية مشوّهة أو «رثّة» من نوع آخر، أعادت إنتاج كافة مساوئ النموذج البيروقراطي السوفييتي. جاء ذلك في إطار اقتصاد ساد فيه القطاع العام من خلال التأميمات واستثمارات الدولة، لكنّه سمح بدرجة أعلى من الفساد وبسرعة أكبر في الانحطاط من خلال تركه المجال مفتوحا أمام البيروقراطيين للتراكم الرأسمالي الخاص والتحوّل البرجوازي.

هكذا أفرزت التنمية المشوّهة في ظلّ الأنظمة القومية العربية وتحت إشراف الاتحاد السوفييتي بيروقراطية برجوازية «رثّة» مقارنة ببيروقراطية المركز السوفييتي. وما لبثت تلك البيروقراطية «الرثّة» أن طمحت إلى التخلّص من النموذج السوفييتي واستبداله بالنموذج الغربي المتمحور حول القطاع الخاص، مع استبدال التبعية لموسكو بالتبعية لواشنطن، بما يسمح لها باستكمال تحوّلها الرأسمالي في سياقٍ لم يكن ممكنا أن يفضي إلى غير رأسمالية المحاسيب. وهو ما تحقّق عبر «الانفتاح» الذي دشنّه أنور السادات على أنقاض الناصرية في مصر وقلّده سائر الأنظمة القومية العربية بتحوّلها إلى ذلك المزيج بين البيروقراطية «الرثّة» ورأسمالية المحاسيب الشائع في المنطقة العربية.

التنمية المتناسقة والسيادة بمعنييها

مما سبق نستخلص درسين أساسيين. الأول أن لا تنمية متناسقة بلا سيادة وطنية، إذ أن التنمية المتناسقة لا بدّ لها من تدعيم السيادة الوطنية من خلال تطوير متناسق للقدرات الاقتصادية للدولة النامية، الأمر الذي يستحيل بدون القضاء على تبعيتها، أي على ارتهانها غير المتكافئ بدول أخرى أكثر تطوّرا. والغاية هي أن يحلّ محلّ ذلك الارتهان التبعي ارتهانٌ متبادل ومتكافئ هو السمة الطبيعية للعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية.

والحال أن شرط مثل هذه التنمية هو القطيعة مع الإطار النيوليبرالي القائم على حرية التجارة وأولوية القطاع الخاص. فإن تجارب التنمية الناجحة لدول حصل نموّها في ظروف سيادة دول أخرى على السوق العالمية في زمننا المعاصر، شأنها في ذلك شأن الدول التي كانت الأولى تاريخيا في تحقيق التصنيع بحيث أتيح لها الانتساب إلى مركز النظام الرأسمالي العالمي، تلك التجارب جميعا إنما استندت إلى حماية انتاجها الوطني ودور مركزي للدولة والقطاع العام في رعايته ودفع تنميتها، بخلاف العقيدة النيوليبرالية الداعية إلى تقليص دور الدولة إلى حدّه الأدنى والتعويل على القطاع الخاص وحده في ظروف من الحرّيات الاقتصادية غير المقيّدة.

بيد أن التنمية المتناسقة لا تصبو إلى «الاكتفاء الذاتي» والانعزال، بل إلى التكافؤ، كما سلف الذكر. وقد كانت لتجارب الانعزال عن السوق العالمية، سواء أكانت تجارب اختيارية أم قسرية، كلفة عظيمة أدّت إلى تنمية غير متناسقة وفاشلة بصورة حادّة في نهاية المطاف. وهذا ما يهدّد أيضا الصيغ القصوى مما يسمّى «ما بعد التنموية» التي ترفض النموذج الصناعي واصفة إياه بالغربي على غرار الصيغ القصوى من الفكر «ما بعد الكولونيالي» التي تنبذ العلوم الاجتماعية بحجة أنها غربية. فإن الموقف الداعي إلى الانكفاء على الذات والاستناد بصورة أساسية إلى أساليب الإنتاج التقليدية إنما هو موقف رومانسي طوباوي يحيل في الواقع إلى طوبى رجعية بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ تريد الرجوع بالمجتمع إلى الوراء وتبرّر دعوتها بتصوير أسطوري للماضي.

بيد أن ما هو أهم بكثير من تلك النظريات، وقد بات اعتبارا لا بدّ من أن يحتلّ مكانة أساسية في أي مشروع تنموي، إنما هو الاعتبار البيئوي. ويواجه العالم اليوم حالة كارثية بسبب التجاهل الكامل لهذا الاعتبار، سواء من قِبَل الاقتصادات الرأسمالية أو من قِبَل الاقتصادات البيروقراطية. ولم يتعمّم الوعي بخطورة الكارثة المحدقة بالجنس البشري سوى بصورة متأخرة إلى حدّ أن جلّ ما يمكن التطلّع إليه الآن هو الحدّ من الأضرار، ولا يمكن الحلم بإزالة الأضرار كليا والعودة إلى الحالة التي كانت الكرة الأرضية عليها قبل الثورة الصناعية. ويلتقي هنا مفهوم التنمية المتناسقة مع مفهوم التنمية المستديمة الذي غدا ركنا أساسيا من أركان المفهوم الأول، بمعنى أن أحد أهم شروط التناسق في التنمية إنما هو حفاظها على الثروة البيئية وضمان ديمومتها بالتالي.

أما الدرس الثاني الذي ينبع من كل ما سبق، بما في ذلك مناقشتنا للدرس الأول أعلاه، فهو أن للتنمية المتناسقة شرطا لا غنى عنه على الإطلاق وهو يتعلّق بالمعنى الآخر للسيادة. فإن المفهوم السياسي للسيادة لا يقتصر على السيادة الوطنية، أي سيادة الدولة إزاء الدول الأخرى في المجتمع الدولي، بل يتعلّق أيضا بالسيادة داخل الدولة ذاتها. وهو المعنى الأقدم للسيادة الذي أشار إلى سلطة سيّد المجتمع، وقد كان إمارة فردية في معظم الحالات التي عرفها التاريخ البشري. ومع العصر الحديث انتصرت فكرة الديمقراطية وما اقترن بها من مطالبة بسيادة الشعب في الدولة.

وقد التفّت الأقليات الميسورة على تلك المطالبة من خلال حصر السيادة الشعبية بعملية انتخابية تجري كل بضع سنوات ويلعب فيها المال دورا رئيسيا، هي نموذج الديمقراطية الانتخابية التمثيلية التي يتصرّف الممثّل بموجبها كما يطيب له وهو حرّ من أي تفويض ملزِم. وبالتوازي مع ذلك النموذج، تطوّر نقده الجذري وجرت صياغة نموذج بديل هو الذي يُطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة. وتقوم هذه الأخيرة على رقابة دائمة يمارسها الناخبون، أي الشعب، على الحكم وعلى النوّاب المنتخَبين مع الاحتفاظ بصورة

دائمة على القدرة على تبديل أي نائب يخون التفويض الموكل إليه وفي أي وقت. ويتكامل مفهوم الديمقراطية المباشرة هذا مع مبدأ الرقابة الجماعية على كافة مواقع السلطة داخل المجتمع، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية.

والحال أن كافة نماذج التنمية التي شهدها التاريخ حتى الآن، الرأسمالية منها كما البيروقراطية، تشير إلى خلاصة واحدة، هي ضرورة اعتماد الديمقراطية المباشرة في تسيير الدولة والاقتصاد. وبينما انهار النموذج البيروقراطي بسبب تناقضه المطلق مع تلك الضرورة، سعت الرأسمالية إلى احتواء صعود المطالبة بالديمقراطية المباشرة من خلال فسح المجال أمام صيغ من رقابة «المواطن» تتم غالبيتها عبر «منظمات غير حكومية» لا تجد النيوليبرالية صعوبة في استيعابها بتصويرها لدور «المجتمع المدني» كرديف سياسي لدور السوق في المجال الاقتصادي. غير أن الحيلة لم تنطلِ طويلا وقد رأينا في السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا للمطالبة بديمقراطية مختلفة جذريا عن تلك التي تشكّل المصلحة الرأسمالية سقفها.

فإن التنمية المتناسقة تقتضي سيادة شعبية حقيقية بشكل الديمقراطية المباشرة والرقابة القاعدية على الدولة والانتاج. ولا بدّ للأغلبية الشعبية من أن تُشرف مباشرة على التنمية بحيث تضمن تلبية هذه التنمية لحاجات عموم الشعب واحترامها لشروط الحفاظ على البيئة. فضلا عن ذلك، تحتاج التنمية المتناسقة إلى تخفيض تكاليف نشاطات الدولة غير المنتجة، وفي طليعتها النشاطات القمعية وكافة أشكال التبذير البيروقراطي. ولا يكتمل هذا الشرط بغير ديمقراطية قاعدية حقيقية هي الطريق الوحيد إلى تنمية تسير بالإنسانية إلى مستقبل مشرق بدل السير بها إلى الظلام والهلاك.

مراجع

١. جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣

2. Ha-Joon Chang, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, London: Anthem Press, 2003

3. Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment", Monthly Review (New York), Vol. 18, No. 4: September 1966, pp. 17:31.

4. Andre Gunder Frank, Lumpenbourgeoisie and Lumpendevelopment: Dependency, Class and Politics in Latin America, New York: Monthly Review Press, 1970.

5. Claudio Katz, "Considerations on Postdevelopmentalism in Latin America", International Socialist Review (Chicago), Issue #97, Summer 2015, pp. 36:52.

References

1. Achcar, Gilbert. The People Want: A Study in the Arab Uprising [Arabic]. Beirut: Dar al-Saqi, 2013.
2. Chang, Ha-Joon. Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, London: Anthem Press, 2003
3. Frank, Andre Gunder. "The Development of Underdevelopment", Monthly Review (New York), Vol. 18, No. 4: September 1966, pp. 17-31
4. Frank, Andre Gunder. Lumpenbourgeoisie and Lumpendevelopment: Dependency, Class and Politics in Latin America, New York: Monthly Review Press, 1970.
5. Katz, Claudio. "Considerations on Postdevelopmentalism in Latin America", International Socialist Review (Chicago), Issue #97, Summer 2015, pp. 36-52.

cy in running the state and the economy. While the regime in bureaucratic states was toppled because it stood in stark contrast with this necessity, capitalist countries try to allow more room for citizen supervision mostly through non-governmental organizations. However, such organizations always operate in a way that does not threaten the interests of the capital system. That is why there have been growing demands for radical changes in the democratic system in order to allow for more involvement on the part of citizens.

It is impossible to guarantee that development plans do work for the best interest of the people unless the people themselves are allowed to have a say in their impact on their lives and interests. It is also through direct democracy that people can make sure that development models are not damaging to the environment and that expenses pertaining to unproductive activities are eliminated.

have proven quite damaging and eventually led to a defective form of development. The same applies to the post-development, also known as anti-development, model that rejects development and industrialization under that pretext that they are manifestations of Western hegemony. This is similar to extremist post-colonial trends that see social sciences as a Western invention. The argument supporting self-sufficiency and the return to traditional forms of productions provides a utopian vision that cannot materialize on the ground and that rejects all forms of progress.

Sustainable development can also never be detached from environmental considerations. In fact, overlooking the environmental dimensions of any developmental projects has led to disastrous repercussions whether in Western capitalist centers or bureaucratic economies. It was not until substantial damage was done that environmental awareness started to gain momentum so that it became impossible to restore the planet to its condition before the Industrial Revolution, but only the hope of controlling the results of this damage remained possible.

The second fact is that sustainable development is closely linked to another aspect of sovereignty. In fact, sovereignty is not confined to the national aspect that defines a country's stance vis-à-vis other countries in the International Community. It is also related to sovereignty within the country, which in the modern age is achieved through the power of the people. In many cases, this power was confined to an electoral process that is held every few years and in which money plays a major role. In this model, also called representational democracy, elected officials are given free reign while the people never take part in the decision-making process. That is why an alternative model was introduced in the form of direct democracy where voters monitor the performance of their representatives while reserving the right to replace those who do not fulfill their obligations. Direct democracy is in line with the principle of societal supervision where the people monitor the performance of the authorities in general.

Different development models, whether in capitalist or bureaucratic countries, demonstrate the need for the implementation of direct democra-

work. Emulating the Soviet model led to another form of "rags" development since all the drawbacks of the bureaucratic, totalitarian system were replicated. A wave of nationalization and state investments led to the dominance of the public sector, which allowed for large-scale corruption and gave bureaucrats the opportunity to accumulate wealth, hence leading to the emergence a new bourgeoisie. As soon as it became powerful enough, this emerging class got rid of the Soviet-inspired system and fully adopted a capitalist approach that did away with the public sector and supported privatization. This was accompanied by shifting allegiance from the Soviet Union to the United States. In Egypt, this stage started in the Sadat era when the open door policy was applied and traces of the Nasser regime were gradually eliminated. Several Arab countries that were ruled by nationalist regimes followed suit.

Sovereignty and sustainable development

There are two main facts that can be concluded from the above. First, it is impossible for development to be sustainable in the absence of sovereignty which can be acquired through the gradual improvement of the economic abilities of peripheral countries. Such improvement is the only means through which developing countries can change their relationship with capitalist centers from subordination to partnership.

The first step towards achieving sovereignty is severing ties with the neo-liberal system that gives precedence to free trade and the private sector. It is always necessary to take into consideration that no country managed to achieve actual development whether in the early industrial era or following the establishment of the global capitalist system without taking the required measures to protect its local markets and without a major role played by the state. Therefore, development takes place under conditions that are totally different from those promoted by neo-liberalism.

It is also important to note that sustainable development is not equivalent to isolationism, but is rather a means of achieving a power balance. In fact, experiences of total isolation from the global market, whether voluntary or imposed,

of the community, but always caters to imperialist centers and global markets. That is why they focus most of the time on sectors that serve such interests while overlooking others that require real development because they serve local markets and only meet the needs of the marginalized and the impoverished.

In the decades that followed World War Two the Arab region adopted a form of development that aimed at resisting Western imperialism and achieving national economic independence. However, the approach chosen was not one of independence since while detaching themselves from the United States, many Arab countries allied themselves with the Soviet Union, thus still subordinating themselves to one of the two superpowers that then dominated the world. The collapse of the Soviet Union was in itself a proof that this model of development would have never been sustainable.

However, while allying with the Soviet Union seems unwise now, it was at the time a reasonable choice especially that in the 1950s and the 1960s the Soviet Union was considered an economic miracle not only because of the way it emerged as a superpower following the damage it sustained in World War Two, but also owing to its ability to stand up to American imperialism. In addition, the Soviet Union had generally adopted a discourse that supported independence movements in the Third World, which was in the best interest of the Arab region at the time. This also explains why the majority of countries that belonged to the Non-Allied Movement, of which Nasser's Egypt was a prominent member, were on better terms with the Soviet Union and quite hostile to the Western camp.

The problem was that leaders of nationalist regimes in the Arab region were not only drawn to the Soviet Union's economic and military achievement, but were also fascinated by the authoritarian system that governed it even though none of them actually shifted to communism. The one-party system, the establishment of a police state, the role of the military and the intelligence, and bureaucracy were all factors that appealed to Arab rulers and influenced the structure of their regimes even though many of them managed to implement them within a capitalist frame-

under the supervision of the International Monetary Fund despite the obvious catastrophic consequences that could be predicted by all those familiar with the nature of the Egyptian economy and the reasons for its stagnation.

"Rags" development

It is important to always take into consideration that development is not a goal in itself, but a means to a an ultimate goal, which is raising the standards of living of a given community or of people in general in a way that does not discriminate between groups. Based on this goal it becomes possible to distinguish between two types of development, one that yields sustainable results and another that widens existing gaps. It is noteworthy that according to the dependency theory, which emerged in the 1960s, dependency does not necessarily prevent development altogether, but creates a deformed kind of development that is stripped of independence or, in other words, an underdevelopment. Even though the term "underdevelopment" was meant as a euphemism for the derogatory "backwardness," it does not mean absolute lack of development. It rather means the form of development based on the subordination of the peripheries to the center, the development that fits the dominant global order and the current balance of power.

This is what German-American economist Andre Gunder Frank described as "the development of underdevelopment," which was also the title of a famous essay he wrote on the topic in 1966. Later, he also coined the terms "Lumpendevelopment" and "Lumpenbourgeoisie," the word "lumpen" meaning "rags" in German. Those two terms are inspired by Karl Marx's "Lumpenproletariat," meaning members of the working class who do not contribute to the cause of the proletariat and are not active in the struggle for a classless society. Similarly, for Frank, this kind of "rags development" never really achieves development.

Such concepts are always applicable to development models implemented within the framework of economic subordination between capitalist centers and peripheral countries. This kind of development does not prioritize the interests

domestic product between 1990 and 2007 is attributed to China's development plans.

Despite the fact that the consequences of the 2008 financial crisis were much graver than those of the 1970s recession, neo-liberalism, which was the main cause of the crisis, was never held accountable and there was no tendency at letting neo-liberal policies go. In fact, neo-liberals went as far as claiming that the crisis was caused by failing to apply the strategies of neo-liberalism properly and that the way out of this crises would only be through a stricter implementation of neo-liberal policies. Ironically, Western countries managed to overcome the financial crisis through violating one of the main principles of neo-liberalism since the state had to intervene and pump money into private corporations in order to keep them afloat. The cover of a Newsweek issue in February 2009 even read "We are all socialists now." However, soon enough all those who predicted that the crisis will be the beginning of the end of neo-liberalism realized they were mistaken.

It is noteworthy in this regard that the capitalist system will never be replaced through an intellectual transformation since capitalism is not a cultural phenomenon, but a system founded on the balance of power whether between countries, within the same country, or within the capitalist class itself. The 2008 financial crisis took place at a time when the balance of power still tipped in favor of capitalism and when it was still in the best interest of the most powerful entities to resume neo-liberal policies. That is why even though neo-liberalism was the obvious source of the crisis, it still dominated the global market even more forcefully than it had before the crisis.

A similar case took place in the Arab world when the 2011 uprisings were expected to put an end to neo-liberal policies which were imposed by international financial institutions with the approval of authoritarian regimes and which were the cause for many of the social and economic injustices that triggered the protests. However, this did not happen and the neo-liberal system made a much more powerful comeback. Egypt offers a flagrant example as the Egyptian government in 2016 on the so-called "shock therapy"

the Vietnam War, and the hike in oil prices after the boycott initiated by oil-rich Arab countries during the 1973 War.

The United States and Britain managed to drag Europe into adopting neo-liberalism, later imposed on developing countries through the Washington Consensus, which was comprised of policies and reform packages that would allegedly help developing countries out of their economic crises. These were designed by the International Monetary Fund, the World Bank, and the US Treasury Department, all based in Washington, D.C.

Did neo-liberalism work?

Forty years later, it is now possible to evaluate the neo-liberal experience, particularly in comparison to its predecessors, namely Keynesianism and developmentalism. The individual's average annual share of the gross domestic product was estimated at 3.5% in the 1960s and 2.8% in the 1960s and 1970s combined (between 1961 and 1979). This percentage dropped to 1.6% between 1990 and 2007, right before the global financial crisis that started in 2008 according to World Bank statistics.

The success of South Korea and Taiwan in achieving development and shifting from developing to industrial countries was not an indication of the success of neo-liberalism as some believe. The two countries adopted real developmental policies even if this was done under the auspices of the United States, hence becoming the exception that proves the rule. South Korea and Taiwan allied with the United States against communism during the Cold War because it was in their best interest to face the threat of China and North Korea. The same applied to West Germany that used American support to curb the influence of East Germany. It is, of course, impossible to separate the economic miracles that took place in these three countries from the United States' strategic and geopolitical role, yet the role each state played to direct this development towards the best interests of its people is what made this development sustainable. China, on the other hand, managed to achieve substantial development owing to the central role played by the state. In fact, a large part of the 1.6% of the individual's average annual share of the gross

strategy, which means stripping others from the means one used to succeed to make sure they do not follow suit.

Chang made remarkable contributions in critiquing contemporary neo-liberal theory which claims that free trade is the best channel through which development can be achieved. He conducted detailed research on the development strategies adopted in the past by currently industrial countries and found out that none of them practiced free-trade or adopted the laissez-faire principle when they were still in the process of achieving development or in other words the same stage developing countries are going through at the moment. In fact, Britain and the United States resorted to strict protectionist measures and the state played a major role in regulating economic activities. The role of the state was particularly obvious in its support of new industries in both local and global markets.

Neo-liberals respond to this by claiming that what worked in the early industrial era is no longer suitable for the present time and that it is impossible to adopt now strategies that succeeded in the 19th century. This argument is part of the "there is no alternative" (TINA) slogan promoted by neo-liberals in reference to the irreplaceability of capitalism. Supporters of neo-liberalism also claim that protectionism and state intervention proved a failure on the global level since the end of World War Two.

Margaret Thatcher's Britain and the Ronald Reagan's United States adopted neo-liberalism after eliminating Keynesianism, which calls for state intervention in the economy, in industrial countries, and developmentalism, which is based on a combination of protectionism and state intervention in economic development, in developing countries. Neo-liberals accuse both approaches of leading to a global crisis in the 1970s, hence causing high inflation rates in industrial countries and high debts in developing countries. At that time, global capitalist economy went through recession, which was attributed to the failure of those two ideologies and allegedly underlined the necessity of adopting neo#liberal policies. Neo-liberals made sure to overlook major factors that brought about this recession such as American military expenses, especially during

Introduction

It seems quite paradoxical that the United States, which played a major role in imposing "free trade" on the world, the world's more technologically advanced country that boosts the highest production rates in different fields, is in fact the same country that is now ruled by a man who adopts a nationalist economic discourse similar to the pre-industrial mercantile approach that prevailed in the early capitalist era. Donald Trump accuses countries much poorer than the United States, such as China and Mexico, of exploiting Americans through taking advantage of the free trade agreements that were ironically imposed on them by Americans.

There is major difference between nationalist ideology when adopted by an imperialist power and by a peripheral state, for in the first case it becomes reactionary and exclusionist while in the second it becomes liberationist unless of course directed against a minority group within the peripheral state. The same applies to economic protectionism when applied by a power that is capable of imposing its will on weaker states or by developing countries that try to protect their local products in an attempt to resist subordination. When adopted by a powerful country, protectionism aims at exercising control over weaker countries. Most developing countries are incapable of achieving sustainable development as a result of the tyranny of states that control trade whether because they are technologically and industrially advanced or because they are ruled by authoritarian regimes that coerce laborers into working with low wages.

The road to development

Countries that currently control the global economy did adopt protectionism at some point of their history in order to protect their local products, yet they prevented developing countries from doing the same in order to achieve development. This is what British-Korean economist Ha-Joon Chang calls "kicking away the ladder"

«Alternative Economy Series»

Sovereignty and development

Gilbert Achcar

About the Writer: Lebanese academic and professor at the Institute of Oriental and African Studies (SOAS) at the University of London. Has many books, among them, The Clash of Barbarisms: The Making of the New World Disorder, Perilous Power: The Middle East and U.S. Foreign Policy, co-authored with Noam Chomsky. The Arabs and the Holocaust: The Arab-Israeli War of Narratives; and recently, The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising (2013); and Morbid Symptoms: Relapse in the Arab Uprising (2016).

This publication is an outcome of a seminar, non-periodical and sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany". The content of this publication is the sole responsibility of the author and does not necessarily reflect a position of AFA or RLS.

Publishers:
Arab Forum for Alternatives and
Rosa Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

Main Researcher of the project:
Mohamed El Agati
Translation:
Sonia Farid
Project Coordinator:
Shimaa ElSharkawy

To follow the papers of this series and other materials on Social justice, you can subscribe to the website:
«Social Justice Portal»
www.socialjusticeportal.org

Registration No.: 23045/ 2017 | ISBN: 978 - 977 - 6507 - 33 - 3

Publishing & Distribution

دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
© دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
١١٨ شارع محيي الدين أبوالعز، المهندسين، الجيزة، مصر
موبايل: ٠١١٢٩٥٥٥٨٣ (٢+)
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

Sovereignty and development

Gilbert Achcar

Alternative Economy Series

Sovereignty and development

Gilbert Achcar

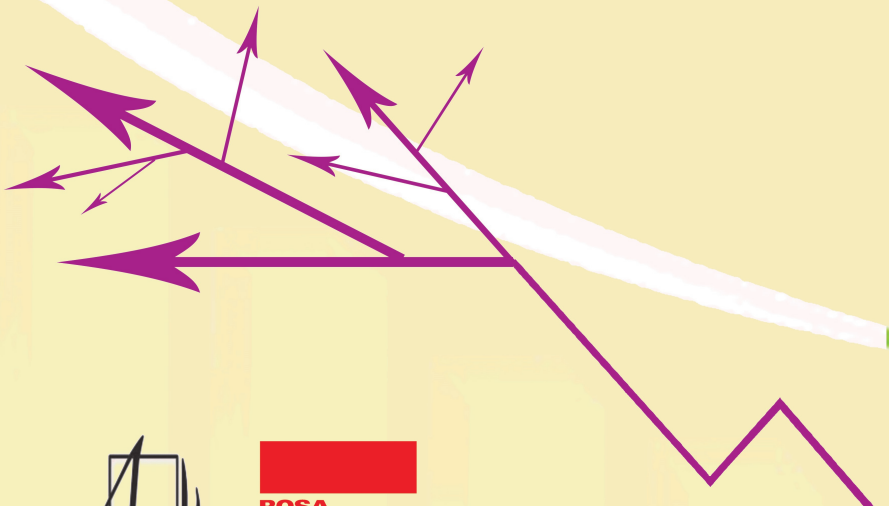

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office